

5 March 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وستة وسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الجمعة، ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ميخائيل خفوستوف (بيلاروس)

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٧٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بداية لفت نظر المؤتمر إلى أنه مضى على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ أربعون سنة. وثمة صلة وثيقة بين المؤتمر وهذه المعاهدة، إذ إنها وضعت بين هذه الجدران في إطار أعمال سلف مؤتمر نزع السلاح، أي اللجنة الثمان عشرة لترع السلاح.

ويسرني الآن أن أقدم لكم ضيفنا المرموق، معالي وزير خارجية كازاخستان، السيد كانات سوداباييف. إن كازاخستان بلد صديق لبيلاروس وكان له معها تاريخ مشترك، ومصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، والأهم من ذلك رؤية مشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية. سيدي الوزير، إن حضوركم المؤتمر اليوم يثبت الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدكم لشؤون الأمن الدولي ونزع السلاح. تفضلوا معالي الوزير.

السيد سوداباييف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي، إنها بالفعل مناسبة رمزية أن تتاح لي، بصفتي ممثلاً لكازاخستان المستقلة، يوم الذكرى السنوية الأربعين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ، التي اعتمدت بين هذه الجدران، فرصة عرض وجهات نظري في التطور الحاصل حالياً في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من الأخطار النووية التي تتهدد كوكبنا. إن كازاخستان، التي تخلت طواعية عن رابع ترسانة نووية في العالم من حيث الأهمية وأغلقت أكبر موقع للتجارب النووية في سومبيالاتنسك، كانت دائماً، ولا تزال، تؤيد بشدة وتنشط بفعالية في إطار عملية عدم الانتشار والحد من التهديد النووي على الصعيد العالمي. وبفضل الإرادة السياسية للرئيس نور سلطان نازارباييف، وعمله الدؤوب في هذا الميدان، وعزمته الراسخة على العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، أصبح نموذجنا لترع السلاح مثلاً يحتذى.

ويولي بلدنا أهمية بالغة لأعمال مؤتمر نزع السلاح الذي يعتز به إحدى الآليات الرئيسية لتوطيد الأمن الدولي. إن وجود عالم لا حروب فيه ولا نزاعات حلم طالما راود البشر؛ ونحن نعلم جميعاً أن المؤتمر استحدث وسائل مهمة لبلوغ هذه الغاية. ولا جرم أن هذا المنبر يوفر إمكانات هائلة، وهو مستعد اليوم للإسهام في عملية نزع السلاح إسهاماً كبيراً. وأود أن أعرب عن أمني في هذا الصدد أن تكون للدول الأعضاء الإرادة السياسية وتستطيع تجاوز خلافاتها كي يشرع المؤتمر في العمل الملموس.

لقد كانت السنة الماضية منعطفًا بالنسبة إلى الأوساط المشتغلة بترع السلاح. إننا نشهد تغيرات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد رحب المجتمع الدولي بمبادرة الرئيس باراك أوباما الهادفة إلى تنظيم مؤتمر قمة عالمي عن الأمن النووي وقراره تشجيع التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن؛ وقد انتعشت الآمال بفضل ذلك. ومن الضروري اليوم تحقيق تقدم في

المفاوضات التي استهلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة قصد إبرام اتفاق جديد يستعاض به عن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

وقد آن أوان الخروج من المأزق الذي نوجد فيه في ميدان نزع السلاح على المستوى العالمي وتحديث معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي الصك الأساسي في هذا المجال. ويبحث المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على آمال عريضة. وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة خطة لترع السلاح تتألف من خمس نقاط. وتكتسي مقترحات كل من المملكة المتحدة وفرنسا والنرويج وبلدان أخرى أهمية كبيرة.

وينتظر العالم تحقيق فتح فعلي في هذا الميدان هذا العام، ونرجو ألا تخيب آمالنا. وتكتسي أهمية حاسمة القمة عن الأمن النووي التي ستعقد في نيسان/أبريل في واشنطن والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتوافق كازاخستان على أهداف قمة واشنطن وتسهم بفعالية في إعدادها. وسيقدم الرئيس نور سلطان نازارباييف في تلك المناسبة التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز الأمن النووي. ولا نغالي إن قلنا إن كازاخستان تؤدي دوراً بارزاً لا بد منه للحد من التهديد النووي في العالم.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الدعامة الأساسية للأمن الدولي. وقد لاحظنا أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي تحسناً ملموساً في الأجواء. ثمة إذاً أسباب وجيهة تدعو إلى الأمل ألا يتكرر الفشل الذي حصل في عام ٢٠٠٥. بيد أن وجود مناخ ملائم ونوايا حسنة لا يكفل وحده النجاح. فيجب أن تملك جميع الدول الأطراف في المعاهدة إرادة حقيقية لوضع أحكامها موضع التنفيذ بمسؤولية وفعالية. وأود التذكير بأن رئيس دولتنا طلب إلى القوى النووية في عام ٢٠٠٧، إبان الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن "تتخذ، في إطار الأمم المتحدة، التدابير اللازمة لضمان التطبيق الملموس لمعاهدة عدم الانتشار، وتكييف أحكامها مع الواقع الراهن بغية توطيد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية".

ومن دواعي الأسف أننا، لم نتوصل بعد إلى تحقيق أهداف نزع السلاح ولا إلى منع انتشار الأسلحة النووية وظهور قوى نووية جديدة في الواقع. وتمس الحاجة اليوم إلى وضع آليات دقيقة تسمح بممارسة الضغط على البلدان الحائزة أسلحة نووية التي ليست أطرافاً في المعاهدة وبالحرص على ألا تنسحب منها الدول الأطراف فيها. ويجب ضمان احترام الدول الأطراف لالتزاماتها دون قيد أو شرط في المجالات الأساسية الثلاثة المترابطة ترابطاً وثيقاً، ألا وهي عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية ونزع السلاح. ونأمل أن يسمح المؤتمر الاستعراضي المقبل بالخروج من المأزق المتعلق بالتطبيق الفعلي للمعاهدة في الواقع. ونحن من جهتنا، نعد مجموعة من الاقتراحات التي يُتوقع أن تلي آمال المجتمع الدولي

وتستجيب للاقتراحات التي قدمت في منابر موقرة أخرى. ونأمل أن يكون المؤتمر مناسبة لإجراء حوار مفيد وأن يكون مثمراً.

ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ مرحلة أساسية ولا غنى عنها في طريق نزع السلاح النووي. ونرحب بقرار رئيس الولايات المتحدة العمل جاهداً على التوصل إلى التصديق على هذه المعاهدة، ونأمل أن يكون إشارة واضحة إلى البلدان التي لم توقعها بعد. ثم إن قرار دول عدة حائزة أسلحة نووية الإحجام طوعاً عن التفجيرات النووية، إذا كان يعد إجراءً إيجابياً، فإنه ليس بديلاً للانضمام إلى صك ملزم قانوناً.

إن كازاخستان، التي تؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تتعاون بهمة مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في جميع المجالات وتسهم إسهاماً كبيراً في تدعيم نظام التحقق من احترام المعاهدة، لا سيما إيجاد نظام دولي للرصد.

ويتقيد تماماً بأهداف المعاهدة القرار الذي وضع بمبادرة من كازاخستان والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والذي يرمي إلى إعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية، وهو التاريخ الذي أُغلق فيه موقع سوميالاتنسك للتجارب النووية، وهو الأكبر في العالم، بمرسوم من رئيس كازاخستان. أود إذاً دعوة المشاركين في المؤتمر إلى تأييد تنفيذ هذا القرار بإجراءات ملموسة.

وبدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩، التي وقعت في "نقطة الصفر" من موقع سوميالاتنسك النووي، أسهمت بلدان المنطقة إسهاماً مهماً في الحفاظ على الأمن الدولي والإقليمي. وقد دعم هذه المعاهدة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، الذي يتوقع أن يزور موقع سوميالاتنسك النووي في كازاخستان في نيسان/أبريل. وأود التأكيد على أن بلدان المنطقة عازمة عزمًا راسخاً على إنهاء عملية مأسسة المعاهدة وأنها مستعدة لإجراء حوار بناء مع القوى النووية الخمس الكبرى قصد توقيع بروتوكول عن ضمانات الأمن السلبية. وفي خلال الاجتماع الاستعراضي الأول للدول الأطراف في المعاهدة الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اقترحت كازاخستان وضع خطة عمل إقليمية لتعزيز الأمن النووي ومنع انتشار المواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي. وستستكمل هذه المبادرة بمراعاة نتائج القمة القادمة عن الأمن النووي، ثم تقدم إلى دول المنطقة ودول أخرى.

وكازاخستان طرف في ١٣ صكاً دولياً عن مكافحة الإرهاب في إطار نظام الأمم المتحدة، وتشارك بفعالية في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي استهلها في عام ٢٠٠٦ رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وقد نُظمت أنشطة عدة في كازاخستان في إطار هذه المبادرة، وسيُعقد في أستانة قريباً مؤتمر عن المشكلات الراهنة لمكافحة الإرهاب النووي في ضوء التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي لتعزيز الأمن النووي العالمي. نود إذاً

الإسهام في الجهود المشتركة المبذولة في مجالي الأمن النووي ومكافحة الإرهاب. وأما القول بأن الإرهاب يزدهر في البلدان المضطربة والفقيرة، فأودّ التذكير اليوم بمبادرة اتخذها من منبر الأمم المتحدة رئيس كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، منذ خمسة عشر عاماً. فقد كان اقترح إنشاء صندوق في إطار الأمم المتحدة للحفاظ على السلام تمّوله الدول بواسطة تبرع يمثل ١ في المائة من نفقاتها العسكرية. وقد حظيت هذه الفكرة بتأييد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، الذي اقترح تخصيص ١ في المائة من النفقات العسكرية العالمية لأنشطة التنمية.

وتتيح الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار - وهي الحق في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية - إمكانات هائلة للتطوير. وتنادي كازاخستان بحق كل أعضاء المجتمع الدولي في تطوير برامجها للطاقة النووية في إطار التقيد الصارم بأحكام المعاهدة وفي كنف رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويرى الخبراء أن الطاقة النووية يمكن أن توفر قريباً بديلاً معقولاً لمصادر الطاقة التقليدية. إن هذه التوقعات تكتسي أهمية كبيرة في الوقت الذي نلاحظ فيه اتجاهاً عالمياً صوب خفض التدرّج لانبعاثات الكربون وانتقالاً إلى اقتصاد "أخضر". ونظراً لهذه "النهضة النووية" والاهتمام المتزايد الذي أبدته شتى البلدان بالطاقة النووية يمكن جمهورية كازاخستان، التي هي أول مستخرج لليورانيوم في العالم، أن تسهم إسهاماً مهماً بوصفها أحد أكبر الموردين النوويين في العالم. وبموازاة ذلك، هناك تدابير تُتخذ لضمان أمن المواد النووية وتعزيز نظام الرقابة على الصادرات. وقد أنشأت كازاخستان لجنة حكومية معنية بعدم انتشار الأسلحة النووية لدى رئيس الجمهورية أسندت إلي إدارتها.

وكازاخستان طرف في أنظمة دولية عدة لعدم الانتشار ومراقبة الصادرات، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك، و"مبادرة كراكوف"، ومجموعة الموردين النوويين، ولجنة ترانغر. ونحن نبذل حالياً الجهود اللازمة للانضمام إلى المجموعة الأسترالية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ومع أن كازاخستان ليست طرفاً رسمياً في هذا النظام في الوقت الراهن، فإنها تتقيد بالمبادئ التوجيهية الوارد في مرفقه التقني وتطبق بالكلية على الصعيد الوطني القواعد المذكورة فيه.

وأيدت كازاخستان، التي تلتزم مبدأ المساواة في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، الفكرة التي اقترحتها المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي الرامية إلى إنشاء بنك دولي للوقود النووي برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكدت رسمياً استعدادها لاستضافة هذا البنك على أراضيها وتولي تخزين الوقود النووي في ظروف مناسبة. ونعرب عن تقديرنا للبلدان التي دعمت اقتراحنا مبدئياً.

ويشمل جدول أعمال المؤتمر لهذا العام مسائل مهمة عدة. ففي خلال الدورة السابقة، سعت الوفود جاهدة إلى إخراج المؤتمر من المأزق الذي يوجد فيه منذ سنوات عدة، لكن من الواضح أن الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز الخلافات كانت غائبة. وبفضل

التغيرات السياسية المهمة التي أشرنا إليها، نأمل أن يتوصل المؤتمر إلى وضع حد لهذا التوقف وأن يحقق نتائج ملموسة.

ونرى أن استعمال الفضاء لأغراض سلمية خالصة إحدى المسائل الشائكة المدرجة في جدول الأعمال. فقد بُعثت قضية تحديد الأسلحة في الفضاء، التي أثّرت منذ أكثر من عشرين عاماً في إطار مشروع معاهدة كان يستهدف منع تسليح الفضاء وكانت روسيا والصين قدمتا. وقد احتدم نقاش القضية في السنوات المنصرمة. وتكتسي هذه القضية أهمية بالغة في سياق يتزايد فيه عدد البلدان التي تشارك في إنجاز برامج فضائية وتعتمد عليها. ومن اللازم المضي بأهداف منع سباق التسلح في الفضاء قدماً عن طريق إشراك هيئات دولية أخرى معنية بقضايا استكشاف الفضاء. وتشارك كازاخستان، حيث مجمع بايكونور لإطلاق الصواريخ، في التعاون الدولي في مجال الفضاء وتُطوّر بفعالية برنامجها الفضائي في إطار متعدد الأطراف؛ وهي مقتنعة بأن الأمن في الفضاء يجب أن يظل أحد أهم شواغل المؤتمر، وتدعو إلى التقيد الصارم بمبدأ الاستخدام السلمي للفضاء.

ونحن نرى أيضاً أن المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة تمنع إنتاج مواد انشطارية ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن. ويكتسي إبرام هذه المعاهدة أهمية قصوى لمنع انتشار الأسلحة النووية. ثم إن من شأن وقف إنتاج مواد انشطارية أن يسمح، قدر المستطاع، بمنع تطوير برامج نووية غير مشروعة، وتحسين عملية التحكم في المواد الموجودة، والحد من خطر الإرهاب النووي بدرجة كبيرة.

ونعتقد أن من الضروري اليوم وضع صك دولي ملزم قانوناً يرمي إلى أن تقدم القوى النووية ضمانات أمنية للبلدان التي لا تمتلك أسلحة نووية. هذه الضمانات هي وحدها القادرة على منع بعض الدول الراغبة في الحصول على السلاح النووي من التزود به، وهو سلاح ترى تلك الدول أنه يضمن أمنها.

وقد ترأس بلدنا في عام ٢٠١٠ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نعتبر القرار الذي اتخذته بلدان المنظمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إسناد الرئاسة لنا تقديراً واعترافاً موضوعياً بالتقدم الهائل الذي أحرزته بلدنا في بضع سنوات منذ استقلاله في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونرى هذا القرار أيضاً أنه رغبة وتطلع من المنظمة نفسها إلى الانبعاث وهدم "الجدران الخفية" نهائياً، هذه الجدران التي تظل تفصل البلدان بعضها عن بعض، في شرق فيينا وغربها على السواء. ونود اغتنام فرصة وجودنا على رأس هذه المنظمة، التي لديها خبرة واسعة في المجالين العسكري والسياسي وإمكانات كبيرة لوضع هذه الخبرة موضع التنفيذ الفعلي، لإعطاء زخم جديد لأنشطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتعزيز نظام عدم الانتشار ومكافحة التهديدات الجديدة للسلم والأمن. ففي هذا المجال بالذات يمكننا التعاون على تحقيق الأهداف المحددة.

وبإمكان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الأمن بفعل تنفيذ إعلان أثينا بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي اعتمده مجلس وزراء المنظمة السنة الماضية والذي كان له صدى إيجابي لدى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأمل كازاخستان، التي تولي أهمية بالغة لتعزيز نظام تحديد الأسلحة التقليدية ولتدابير بناء الثقة والأمن، إحراز تقدم في إطار عملية دخول الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حيز التنفيذ. ويجب صرف الهمّة دون إبطاء إلى تحديث الوثيقة التي وضعت في فيينا في عام ١٩٩٩.

وقد تكون الأبعاد العسكرية والسياسية لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أحد المحاور الرئيسة لجدول الأعمال الذي اقترحه بلدنا لمؤتمر قمة هذه المنظمة في عام ٢٠١٠.

ونأمل أيضاً أن يسهم المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في حل مشكلات الأمن الإقليمي والعالمي. إن هذا المؤتمر، الذي استحدث بمبادرة من كازاخستان بناء على اقتراح قدمه الرئيس نازارباييف في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، أصبح عنصراً ملموساً ومعترفاً به في العلاقات الدولية. لقد قطعنا شوطاً بعيداً في السنوات الأخيرة، ابتداءً من فكرة تحقيق السلم وبناء الثقة في القارة الآسيوية وانتهاءً بوضع آليات عملية للدبلوماسية الجماعية مثل دليل تدابير بناء الثقة الذي اعتمده ٢٠ بلداً تمثل أكثر من ٣ مليارات نسمة وثلاث الناتج العالمي الإجمالي. وتستضيف تركيا في حزيران/يونيه القمة الثالثة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي سيسهم من دون شك في تعزيز الآلية الجديدة الرامية إلى تحقيق الأمن الدولي.

ونظراً إلى أن كازاخستان تتولى هذه السنة رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الظروف مواتية تماماً لكي تسهم هاتان المنظمتان في تحقيق الأمن والتعاون في القارة الأوروبية - الآسيوية الشاسعة. ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن من شأن استعمال آليات التفاعل أن يسهم إسهاماً كبيراً في حل القضايا المرتبطة بالبرنامج النووي لكل من كوريا الشمالية وإيران.

وستنظم في عام ٢٠١٠ تظاهرات عدة تتعلق بترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي دليل آخر على عزم جميع الدول وزعمائها على إيجاد حل مشترك لهذه المشاكل، ونأمل صادقين أن تحدث آثاراً إيجابية على الأمن والسلم في العالم.

أتمنى لكم التوفيق جميعاً في هذا المسعى النبيل المهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر معالي الوزير على خطابه الذي يسهم إسهاماً مهماً في أعمال مؤتمرنا. سأعلق الجلسة لبضع دقائق لمرافقة معالي الوزير حتى يخرج من قاعة المؤتمر.

علقت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٤٥ .

الرئيس (تكلم بالروسية): استؤنفت الجلسة. هل هناك من يود أخذ الكلمة؟

لما كان الأمر غير ذلك، فيما يبدو، أود الإدلاء بإعلان وجيز قبل إنهاء الجلسة.

ستعقد الجلسة العامة الرسمية القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٩ آذار/مارس في تمام الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة نفسها. وبناء على قرار اتخذ المؤتمر في ٢ آذار/مارس في الجلسة العامة ١١٧٢، ستخاطب المؤتمر السيدة بياتريس فين، ممثلة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. وأؤكد أن المؤتمر قرر السماح لممثل لهذه المنظمة غير الحكومية أن يلقي خطاباً بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، وأن ذلك لن يكون سابقة في أعمال المؤتمر المقبلة.

أرى أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يود إلقاء خطاب. تفضل سيدي الكريم.

السيد لارسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، ننتظر باهتمام الخطاب الذي ستلقيه ممثلة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية يوم الثلاثاء. وأشكركم على هذا التوضيح. أود فقط أن أتأكد من أن هذا الإعلان سيرد في محضر الجلسة.

الرئيس (تكلم بالروسية): كان هذا القرار قد أُتخذ في جلسة عامة رسمية وأن إعلاني قد قدم في جلسة عامة رسمية أيضاً، فإن الإعلان سيرد في المحضر.

هل هناك وفد يود أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. انتهت الجلسة إذًا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠